التخطيط اللغويّ والأمْن اللغويّ

تأليف:

أ. د. عبد السّلام المسدّي

مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي
لخدمة اللغة العربية
King Abdullah Bin Abdulaziz Int'l Center for
The Arabic Language

المحاضرات (٥)

التخطيط اللغويّ والأمْن اللغويّ

أ. د. عبد السلام المسدّي

هذا الكتاب :

التخطيط اللغويّ والسّياسية اللغويّة مفهومان يحتكمان إلى حيّز مشترك من الاصطلاح، ولئن بَدَوَا حديثَيْن نسبيًّا فإن مضمونهما أقدم بكثير من صيغتهما الاصطلاحية؛ ذلك أن السلطة السياسية التي تتكفل بإدارة حياة الشعوب كانت في كل العهود والأمصار تمارس نفوذها على الظواهر اللغوية قبل أن يتبلور مفهوم «السياسة اللغوية» ذاته، والتاريخ ـ البعيدُ منه والقريبُ ـ غنيّ بالأمثلة الدالة.

ولئن اقترن بمفهوم السياسة اللغويّة مفهومُ التخطيط اللغويّ فإن مفهوما ثالثا قد تولّد عنهما حتى أصبح ملازما إياهما؛ ألا وهو مفهوم «الحقوق اللغوية»، ثم جيءَ إلى ما تشهده الإنسانية من اندثار عديد الألسنة البشرية وانقراضها من التداول بنسق متسارع في الزمن فانبرى الباحثون يَرصدون توقعاتهم الاستشرافية فتيقنوا أن القرن الميلادي الذي نحن فيه لن ينتهيَ إلا ونصف الألسنة البشرية التي كانت مستعمَلة في مطلعه ـ ولو في مجموعات ثقافيّة محدودة ـ ستكون قد اختفت نهائيا من التداول.

إن العلماء المختصّين منزعجون أيّما انزعاج من هذا المشهد اللغوي في الواقع الإنساني قاطبة، وبصرف النظر عن دوافع الحنين أو بواعث الحميّة فإن هؤلاء العلماء يتحسّرون لظاهرة الانقراض من موقع العلم الخالص، فمَا من لغة تنقرض إلا وتحرمنا بموتها من اكتشاف نسق محدّد ومخصوص من منظومات العقل البشري، حيث تتوالج المقوّمات اللغويّة والنفسيّة والإدراكيّة، ثم إن انحجاب بعض اللغات يعطل مشروع علم اللسانيات النظرية في استكمال منظومة الأنحاء الموصلة إلى اكتشاف النحو الكلي.

أ.د. عبد السّلام المسدّي

المملكة العربية السعودية – الرياض

مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية

ص.ب ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣

هاتف: ‎+٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢‎ ‎+٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٨‎

البريد الإليكتروني: nashr@kaica.org.sa

www.kaica.org.sa



ردمك: ٠ - ٦ - ٩٠٦٦٤ - ٦٠٣ - ٩٧٨

المحاضرات (٥)

التخطيط اللغويّ والأمْن اللغويّ



الطبعة الأولى
الرياض
١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥م

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

المسدي، عبدالسلام

التخطيط اللغويّ والأمْن اللغويّ. /عبدالسلام المسدي .- الرياض، ١٤٣٦ هـ

٤٨ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٠ - ٦ - ٩٠٦٦٤ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١- اللغات - تاريخ ٢- اللغة العربية - تاريخ أ. العنوان

أ. العنوان ب. السلسلة

ديوي ٩, ٤٠٠ ١٤٣٦/٥٣٣٥

رقم الإيداع: ١٤٣٦/٥٣٣٥

ردمك: ٠ - ٦ - ٩٠٦٦٤ - ٦٠٣ - ٩٧٨



كلمة المركز

انطلاقا من اهتمام مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، بدراسة أوضاع اللغة العربية وأحوالها، وتحقيقا للأهداف التي يتغياها المركز، وحرصا منه على تنويع مناشطه وفعالياته والشرائح المستهدفة، فقد أقر مجلس الأمناء في المركز برنامجا علميا تحت اسم: (برنامج المحاضرات العلمية) تُقَدّم من خلاله، محاضرات نوعية ومتميزة، وذلك باستقطاب علماء ومتخصصين في اللغة العربية من العرب وغيرهم.

ويهدف المركز من خلال برنامج المحاضرات العلمية إلى تسليط الضوء على موضوعات لغوية مختارة، وعلى قضايا وإشكالات تمس الهوية اللغوية العربية، ومعالجتها بطرح علمي معاصر، للخروج بمشروعات علمية متنوعة تساهم في خدمة اللغة العربية، وتعزيز محلّها بين اللغات.

ويعقد المركز برنامج المحاضرات في أماكن متفرقة، يدعى إليها المتخصصون في اللغة، والباحثون والمهتمون، وطلاب الدراسات العليا، ويتضمن البرنامج إلى جانب المحاضرة حلقة نقاش متخصصة في اهتمام المحاضِر، ومسيرته العلمية، والآفاق البحثية التي رادها، والتي يوصي بارتيادها.

ويسرنا أن نضع بين أيديكم نص المحاضرة التي قدمها سعادة الأستاذ الدكتور عبدالسلام المسدي، بعنوان : «التخطيط اللغوي والأمن اللغوي»، المعقودة في جامعة القصيم، واثقين بأنكم ستجدون فيها وفرا علميا، ومفاتيح لمشروعات علمية وعملية.

الأمانة العامة

التخطيط اللغويّ والسّياسية اللغويّة مفهومان يحتكمان إلى حيّز مشترك من الاصطلاح، ولئن بَدَوَا حديثَيْن نسبيّا فإن مضمونهما أقدم بكثير من صيغتهما الاصطلاحية؛ ذلك أن السلطة السياسية التي تتكفل بإدارة حياة الشعوب كانت في كل العهود والأمصار تمارس نفوذها على الظواهر اللغوية قبل أن يتبلور مفهوم «السياسة اللغوية» ذاته، والتاريخ ـ البعيدُ منه والقريبُ ـ غنيّ بالأمثلة الدالة.

ولئن اقترن بمفهوم السياسة اللغويّة مفهومُ التخطيط اللغويّ فإن مفهوما ثالثا قد تولّد عنهما حتى أصبح ملازما إياهما؛ ألا وهو مفهوم «الحقوق اللغوية»، ثم جيءَ إلى ما تشهده الإنسانية من اندثار عديد الألسنة البشرية وانقراضها من التداول بنسق متسارع في الزمن فانبرى الباحثون يَرصدون توقعاتهم الاستشرافية فتيقنوا أن القرن الميلادي الذي نحن فيه لن ينتهيَ إلا ونصف الألسنة البشرية التي كانت مستعمَلة في مطلعه ـ ولو في مجموعات ثقافيّة محدودة ـ ستكون قد اختفت نهائيا من التداول، وكثيرٌ منها سيَمّحي حتى من الذاكرة التاريخية لأنه لم يُدَوّن ولم يُوَثق. وبناءً على هذا انبرى العلماء يتحدثون عن «موت اللغات» فتنادَوْا بميثاق جديد للمحافظة على «التنوّع اللغويّ» ناعتين إيّاه مجازا بالتنوّع الخلاق؛ على حدّ ما قالوا «التنوّع الثقافي الخلاق».

إن العلماء المختصّين منزعجون أيّما انزعاج من هذا المشهد اللغوي في الواقع الإنساني قاطبة، وبصرف النظر عن دوافع الحنين أو بواعث الحميّة فإن هؤلاء العلماء يتحسّرون لظاهرة الانقراض من موقع العلم الخالص، فمَا من لغة تنقرض إلا وتحرمنا بموتها من اكتشاف نسق محدّد ومخصوص من منظوماتٍ العقل البشري، حيث تتوالج المقوّمات اللغويّة والنفسيّة والإدراكيّة، ثم إن انحجاب بعض اللغات يعطل مشروع علم اللسانيات النظرية في استكمال منظومة الأنحاء الموصلة إلى اكتشاف النحو الكلي.

والمهمّ هو أن مؤسسات العمل الدولي قد تجاوبت مع الحقائق العلمية المقررة، فمنظمة اليونسكو التابعة لهيئة الأمم المتحدة قد أعلنت عن برنامج سمّته «**اللغة الأمّ**» واتخذت له يوما **عالميّا هو ٢١ فبراير** من كل عام، وكان ذلك في إطار إعلان سنة ٢٠٠٠ السنة الدولية لثقافة السّلام، وقد حدّدت اليونسكو هدفها من كل ذلك وهو حماية ٦٠٠٠ لغة إنسانية من الاندثار، وبتلك المناسبة شرحَ المدير العام للمنظمة يومئذ كويشرو ماتسورا كيف فشل القرن العشرون في الحدّ من تسلط القوة على الثقافة الإنسانية بما أصبح يهدّد خصوصيّاتها المتنوعة حتى اللغوية منها.

فلو خطر لنا أن نبحث لموضوع «موت اللغات» عن خانة فكرية ندرجه فيها لقلنا إنه مَبْحث ثقافي، أما ما هو من الحقائق العلمية فيتصل بموضوع «حياة» اللغة من حيث عواملُ بقائها ودوامها أو أسبابُ اضمحلالها وانقراضها. ولئن كان من أشراط العلم وموضوعية خطابه أن ينأى بنفسه عن المجاز في العبارة، وألا يتوسل إلا بالألفاظ في دلالتها الحقيقية، أو بالمصطلحات الفنية التي قد يُسلك بها في البدء طريق المجاز ثمّ يختفي مجازها البلاغي بمجرد اندراجها في القاموس العلمي، فإن لفظتي الحياة والموت تبقيان الأكثر وجاهة في إطلاقهما على اللغة. إن الناس يُسَلمون طوعا بأن للغة حياة، وبأن هناك لغات قد اندثرت يحدّثنا التاريخ عن مجدها ثمّ عن غلبة الزمان عليها، ويقرأ الناس بشغف قصة موت اللغات بنفس الشغف الذي يقرأون به قصة الدول التي بلغت أوج المجد ثمّ ظل التاريخ ينال منها حتى أوقعها.

إن المجاز الذي لا يتناقض ومقتضيات البحث الموضوعي يدفعنا فعلا إلى تمثيل اللغة بالكائنات الحية حيث يجول مفهوم الحياة ومفهوم الممات، وبينهما مفهوم البقاء إذا اجتمعت مقوماته ومفهوم الفناء إن تحتمت دواعيه. ولكن هذه التجليات المختلفة – شأنها شأن «النشأة» حين نستكشف ظروف «ولادة» اللغات بعضها من بعض – لا تحصل في المدى الزمني الذي يحيط به إدراك

الفرد الآدمي، ولذلك صعبَ الوعي بها كحقائق تتنزل على الواقع اللغوي كما نعيشه، واقتصر الوعي على ما مضى من ذلك في الزمن المنقضي سالفا.

ها نحن إذن في صَميم إشكال فكريّ ثقافيّ مَدارُه **قدرة الإنسان على التحكم في الواقع اللغويّ المعيش الذي عليه المجتمع**، وهو إشكال على الحقيقة لا على المجاز لأن له بعديْن، بُعْدًا منهجيا وبُعْدًا مجتمعيا على معنى ما يهتمّ بدراسته كل من علم التاريخ وعلم المجتمع. وهذا الإشكال هو الذي تصوّره العبارة التوصيفية المأثورة: «**صناعة الواقع اللغوي والتأثير فيه**».

إن سلسلة المفاهيم الإجرائية الذي ذكرْناها عَرَضا تظل ذات سمات ثقافية فكرية وتندرج ضمن مسار التاريخ الطبيعي، وهذا ينطبق على كل الحقوق اللغوية وعلى بقاء اللغة أو انقراضها، ولكن مفهوما آخر قد دخل مجال البحث وكانت له سلطة مغايرة لما سبق؛ ألا وهو موضوع «الحروب اللغوية»، وليس المصطلح من المجازفات رغم أن الصراع لا ينخرط في عالم المادة والمحسوسات بقدر ما ينسلك في عوالم المجرّدات، تلك التي يُصطلح عليها بعوالم الرمز وتصنف في خانة ما يسمى برأس المال الرمزي. وعن فكرة الصراع انبثق مفهوم «**الأمن اللغويّ**» الذي لا يَسُوغ إرساله إلا إذا افترضنا وجودَ خطر يهدّد وجودَ اللغة ويضع في الميزان بقاءَها ودوامَ تداولها، ولا يبدّل من الأمر شيئا أن يكون الخطر نذيرا زاحفا من الخارج أو سوسا يَنخر كيان اللغة من الداخل. هكذا يستوي الموضوع قائما على قدميْه: التخطيط اللغويّ من جهة والأمن اللغويّ من جهة مكافئة. وفي هذا انتقال نوعيّ من الطرح الثقافيّ بمضمّناته الفكريّة والفلسفيّة إلى طرح سياسيّ بكل مستوجَباته التاريخية، بل في مظان ذاك الجدل تثوي الثنائية المنهجية الحادّة التي شقها الأوّل وصف الواقع كما هو، وشقها الثاني استشراف ما قد يتمخض عنه من مآلات، أمّا مسافة ما بين الضفتين فهي مسافة الفصل بين مقتضيات البحث العلميّ التي منها انحجاب الذات أمام

سلطة الموضوع؛ وإكراهات الالتزام الثقافيّ بالانخراط في دائرة الذود عن مقوّمات الهُوية التي هي نسغ الوجود الفردي ضمن منظومة الوجود الجماعي.

إن اللغات البشرية تتولد وتحيا وتموت، وقد يبلغ بها الاحتضار مشارف الفناء فيقيّض التاريخ لها من ينفخ في أنفاسها، فتنبعث انبعاثا جديدا، فيشتد عودها وتستقيم هامتها. ولئن كان الأصل في اللغات أن تعيش بفطرتها وأن تفنى بفعل الزمن فيها فإن التاريخ لقننا من الدروس ما به نسَلم أيضا بأن اللغات قد تُقتل قتلا فتباد، أو تُبعث بعثا كأنما هو الإحياءُ بعد الممات.

الحاصل لدينا من كل ذلك هو أن الظاهرة اللغوية ظاهرة طبيعية، بمعنى أنها تسير من تلقاء كينونتها وَفق نواميسَ خفيّة تحدد سيرها بشكل مطلق يَصْدق على كل الألسنة البشرية، ثم بشكل مقيد ينطبق على الألسنة الطبيعية كل لسان منها على حدة بحسب خصائصه الذاتية، وبحسب طبيعة الأسرة التي ينتمي إليها والفصيلة التي يندرج في خانتها. ولكن الحاصل الأهم هو أن الإنسان بوسعه أن يتدخل في الظاهرة اللغوية – تماما كما يتدخل في عديد الظواهر الطبيعية الأخرى – فيحدد مسيرتها، ويتحكم في مُجريات أحداثها، وقد تصل الإرادة البشرية في توجيهها للظاهرة اللغوية إلى حد إبادتها وهي في أوج تألقها، أو إحيائها وهي على عتبة مدافن التاريخ.

لقد اجتمع في الولايات المتحدة من الأجناس والأعراق ما لم يكن يسمح في بدئه بأي تواؤم ثقافي، ولكن الرابطة اللغوية – في إطار اللغة الإنكليزية – قد جسمت هُويّة قوميّة ما كان لها أن تتشكل لولا التوحيد اللغوي الذي هو من صنع الإرادة البشرية. ويغيب عن كثير من المهتمين بهذه الحالات أن عزم أصحاب القرار السياسي في الولايات المتحدة على توحيد النسيج المجتمعي بكل مكوناته الإثنيّة ذات الأصول المتباينة هو الذي تحوّل إلى حافز متين لتطوير الدراسات اللغوية التي تيسّر التوحد الثقافي واللغوي، وفي هذا المناخ ازدهرت العلوم اللغوية في بُعديْها التطبيقي والنظري.

وكانت الجمهوريات الروسية في مطلع القرن العشرين على قاب قوسين من تفتت لغوي حتمي كان سيؤدي قطعا إلى امّحاء اللغة الروسية المركزية، وانبثاق عشرات الألسنة المتداولة في شكل لهجات متوزعة بحسب المجموعات العرقية والدينية. ولا شك في أنها كانت ستتحول إلى لغات رسمية تحمل أعباء التربية والتدوين والخطاب الرسمي والإنتاج الفكري والإبداعي. ولكن إرادة الإنسان قد تدخلت إذ قامت السلطة السياسية المركزية بما أسمته حملة التنقية اللغوية، فقاومت نزعة اصطناع اللهجات العامية، وخططت لإعادة نشر اللغة الروسية، فأنقذتها من التلاشي وجعلتها صاحبة السلطة الأولى على حساب كل اللغات الإقليمية الأخرى، إلى أن دالت الأحداث، فعاود التاريخ حركته الارتجاعية.

وهكذا أضحى لدينا من أوضح الشواهد على التموّج المزدوج بين حركة الفعل السياسي واستجابات الفعل اللغوي ما انقلب إليه الوضع في الاتحاد السوفياتي نفسه غداة التحول الذي أنجزه غورباتشوف عام ١٩٨٥، فكل الجمهوريات المنضوية تحت الاتحاد كانت تعتمد اللغة الروسية لا غير، ثمّ بدأ الانفتاح السياسي فصدرت بين ١٩٨٨ و١٩٩٠ قوانين عرفت بالقوانين اللغوية، استرجعت بها المجموعات الإثنية لغاتها القومية داخل كل جمهورية استقلت عن الاتحاد، وكفت اللغة الروسية عن صفة اللغة الرسمية وغدت فقط لغة التواصل بين القوميات، ويبقى ذلك – في الحالة الأولى كما في الحالة الثانية – شاهدًا بين أيدينا على نفاذ تدخل الإرادة البشرية في حياة اللغة ومصيرها.

واليابانيون لما استعمروا كوريا منعوا فيها تداول اللغة الكورية، ولما استقلت البلاد عام ١٩٤٣ للميلاد جاء أول مرسوم في أول عدد من جريدته الرسمية يَحْظر تداول اللغة اليابانية، واحتشد الكهول والشيوخ ليلقنوا الأطفال والشباب لغتهم القومية، ولم تنطلق السنة الدراسية يومئذ إلا وقرار الإنسان قد امتطى سفينة التاريخ. وعندما انتصر هوشيمنه حَسَمَ القضية اللغوية وأعلن فَتْنَمَة

المدارس والكليات، فرجاه أساتذة كلية الطب إمهالهم بعض سنوات، فأمهلهم تسعة أشهر، وحسم الأمر، فلم يتظلم التاريخ ولا شكا بأوجاعه الإنسان.

وفي الصين كان أول قرار بعد نجاح ماوتسي تونغ سنة ١٩٤٩ هو المتصل بالتوحيد اللغوي وبمركزية الأداء التواصلي : كان على كل صيني أن يتكلم اللغة الخانيّة - لغة بيكين - وأن يتخلى عن اللغة الإنكليزية وعن كل اللهجات الأخرى المتداوَلة حتى ولو كان بينها ما يرقى إلى منزلة اللسان المنتظم. ولم يقم تعقد نظام الكتابة حائلا دون الإرادة الإنسانية وانصياع التاريخ، فاللغة الصينية تستوجب في تشكل كتابتها بحسب الصور المحتملة التامة ٢٢٠٠ حرف، فابتدعوا لذلك آلة طباعية تستوفي حقوق اللغة. واللغة اليابانية التي هي عند أهلها الأداة التواصلية في التربية والتكوين والبحث والتصنيع تقوم على ٢٦٠٠ حرف، وقد ابتكر لها اليابانيّون هم أيضا أجهزتها الفنية للكتابة والرقن والطباعة.

إن اللغات تُترك على عواهنها فتتغير وتتبدل، فتستحيل عبر القرون من هيئة إلى هيئة حتى تنحل إلى ألسنة تتغاير، ثمّ تنفصل عن الأم الأولى، ثم يتباعد ما بينها من أواصر النسب حتى تتمايز وتتباين فتمسي ألسنة مختلفة. غير أن تبدل اللغات وانسلاخها عبر الزمن قد تحف بهما ظروف تاريخية تكبح نزوع الظاهرة الطبيعية نحو التبدل، فيستمر كيانها، ويُكتب لها الدوام فتبقى، ويتعطل حيالها قانون التاريخ القاضي بفنائها عبر الانسلاخ.

ومما يعيننا على بلورة هذا القانون التاريخي الدقيق الأنموذجُ المعاكس للحركة المألوفة في صيرورة التطور، وهو ما يَصطلح عليه العلماء اللسانيون بإحياء اللغة بعد مماتها، أو بانبعاثها بعد اندثارها، ويضرب الباحثون المختصون مثالين على ذلك: لغة الإسكيمو، واللغة العبرية - كما يفيض في ذلك كثير من الدارسين - إذ وصلت إلى درجة من التفكك والاندثار، لكن انتصاب الكيان الإسرائيلي عنوة، بعد اغتصاب الأرض وتهجير أهلها للاستيطان، قد دفع إلى إحياء اللغة التي تعين على تسويغ الأكذوبة التاريخية الكبرى. والذي

يعنينا في هذا السياق هو نفاذ الإرادة السياسية في تغيير قوانين التاريخ المتصلة بالظاهرة اللغوية.

إن علاقة اللغة بالسياسة أمر بديهي، ولكن علاقة الخيار اللغوي بالصراع السياسي الممتد على الزمن الطويل أقلّ انجلاءً، لذلك يمكننا أن نعتبر الوعي به مسبارا نقيس به انخراط شعب من الشعوب، أو أمة من الأمم، في النسق التاريخي الواعد، ولئن أجمع العرب - أو كادوا يجمعون - على أن التفريط في الأرض كالإقرار بشرعية اغتصابها يهدد وجودَهم، فإنهم كالغافلين عن أن التفريط في لغتهم القومية سيكون هو المسوّغ للتفريط في الأرض، وما كان للكيان المغتصب أن يُحييَ لغة أشرفت على الممات، فارتكنت على رفوف اللغات غير المستعملة، لولا أنه يعتزم المضيّ في ليّ ذراع التاريخ واختراق قوانين الحق الشرعي.

بهذا التفريق علينا أن نفهم أن اللغة ظاهرة طبيعية واجتماعية في آن معا، فهي تتولد، وتحيا فتنمو، والإنسان - فردا وجماعة - يتدخل في مجريات أوضاعها، فيزكيها، ويفسح لها المجال كي تزدهر وتبقى، أو يزهد فيها، ويعرض عنها، فيدفع بها نحو التلاشي والاندثار. وما إرادة الإنسان التي نتحدث عنها إلا سلطة القرار الذي هو سياسي أو لا يكون. إنها - مرّة أخرى وبإيجاز - «**صناعة الواقع اللغوي والتأثير فيه**» وفقا **للتخطيط اللغوي** الذي لا يمكن تصَوّرُه إلا في سياق سياسة لغوية واعية راشدة مكينة.

متباينة هي الأسباب التي دفعت بالعرب إلى أن يَعُوا حالَ لغتهم وعيًا حضاريا بكل مكوّناته السياسية والثقافية والمعرفية، وليس أعظمَها خطرًا رياحُ الكراهيّة التي عصفت بضمائر صُناع الإرادة الغربية بعد زلازل الأبراج؛ إذ فقدَ العقل «المتمدّن» يومئذ رُجحانه حتى ساوَى العربَ والمسلمين بالإرهاب ثمّ سَاوَى الإسلامَ بلغة الإسلام، فاستخلص أن العربية هي بذاتها تحمل بذور العنف والإرهاب.

إن المشهد العربي العام يحملنا الآن على التسليم بأن وعيا لغويا جديدا ينبثق وتتسارع تجلياته فيوحي أننا ولجنا حَراكا نخاله كاليقظة الحميدة، ولسنا نروم هنا أن نتتبع صيحات الاستغاذة انتصارًا للغة الضاد من خلال استحداث المنظومات الراعية، وإنما ننحو منحًى آخرَ مدارُه البحث في الأسماء التي تم إطلاقها على تلك الإرادة، فنحن نشتغل إذن على فعل «التسمية» إذ يمثل ـ كما هو معلوم ـ تحديد علاقة الإنسان **بصناعة الوجود** من خلال **سلطة الكلمات** وهو ما يجسّد **مبدأ التأثير في الواقع التاريخي**.

فمن أكثر الدوال شيوعا في هذا المجال لفظ «**الحماية**» وهو يعني أن اللغة رأسُ مالٍ مجرّدٌ في حاجة إلى أن يصونه أهله من كل ما قد ينال منه، فاللغة هنا كالأرض؛ كلتاهما مَجْلبة للأطماع، وهي أمانة على عاتق أصحابها يذبّون عنها كما يذبّون عن أعراضهم. بهذه المغازي تأسست في دولة الإمارات بالشارقة «جمعية **حماية** اللغة العربية» (٢٨-٩-١٩٩٩)، وفي المغرب تأسّست «الجمعية المغربية **لحماية** اللغة العربية» (١٧-٣-٢٠٠٧)، وفي تونس «جمعية تنمية اللغة العربية و**حمايتها**» (١١-٨-٢٠١١). وبنفس المصطلح أعدت «المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية» في الدوحة مطلعَ عام ٢٠١٥ قانونا سمّته «قانون **حماية** اللغة العربية». في كل تلك الصيغ ينجلي «المَحْميّ» وهو اللغة العربية والموكولُ إليه فعل الحماية وهو المُنشأة التي تمّ بعثها، غير أن «المَحْميّ منه» يظلّ مُضمَرا، ولكن صحيفة نيويورك تايمز، ذائعة الصيت، عمدت إلى نشر مقال صاخب بعنوان «معركة **حماية** العربية من غزو الإنكليزية» (١١-٦-٢٠١٢)، جاء ذلك بعد أن عقد «المجلس الدولي للغة العربية» في بيروت مؤتمره الأوّل بعنوان «اللغة العربية في خطر: الجميع شركاءُ في **حمايتها**» (١٩-٣-٢٠١٢)، وقد سبق منذ ١٩٩٠ أن انبثقت في الجزائر «الجمعية الجزائرية **للدفاع** عن اللغة العربية»، ومصطلح «الدفاع» ينخرط يومئذ في دائرة الصراع المحتدّ بين «الفرنكوفونيّين والعروبيّين». وعلى نفس الدرب تأسس في المغرب «الائتلاف الوطني **من أجل**

اللغة العربية» (٢٢-١٢-٢٠١٢) وعبارة «من أجل». رغم ما يبدو فيها من حياد دلالي. تصْهَرُ تشخيصَ الماضي والحاضر في استشراف مستقبليّ ذي التزام نضاليّ.

بين مسالك الدوال وأزقة المدلولات لم تبرح الإرادة العربية تتحسّس أرْشق العبارات الحاضنة للمقاصد النبيلة، ولذلك تتوسل بإرداف اللفظ إلى اللفظ شرحا وتبيانا عسى أن تثبّت دلالة هفة دقيقة، ففي سوريا تمّ إعداد «خطة عمل وطنية **لتمكين** اللغة العربية و**الحفاظ** عليها و**الاهتمام** بإتقانها و**الارتقاء** بها» (٢٥-١-٢٠٠٧)، وانعقدت إثر ذلك في الرياض القمة العربية كما سنراهُ لاحقا فأكدت «مبدأ تعزيز الهُوية العربية وضرورة تحصين مقوّماتها وخاصة اللغة» (٢٨-٣-٢٠٠٧)، وعلى نفس المنوال من الشرح والإيضاح أطلق حاكم دُبيّ سموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم مبادرة ترمي إلى «**المحافظة** على اللغة العربية و**تعزيز** مكانتها في المجتمع» (٢٢-٤-٢٠١٢) وقد سبق لوليّ العهد في دولة الإمارات سموّ الشيخ محمد بن زايد آل نهيان أن أطلق في أبو ظبي «مشروع **تطوير** اللغة العربية» (٢٠-١٢-٢٠٠٩).

ولكن عبارة «**الارتقاء باللغة**» التي تمّ استخدامها ربما بدت فاترة النبرة فمَالَ الوعي اللغوي عنها ونحَا نحوَ عبارة «**النهوض باللغة**» التي تغري بفصاحة أكثرَ أصالة، وهكذا أقرّت القمة العربية مشروع «**النهوض** باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة» (الدوحة: ٣٠-٣-٢٠٠٩) ثم أطلقت مؤسسة الفكر العربي مشروعها «**لننهض بلغتنا**» (دبي: ٢٥-١١-٢٠١٢) ثم انبعثت في قطر «المنظمة العالمية **للنهوض** باللغة العربية» في (٤-٢-٢٠١٣). وإذا بهاجس التحرّي في المقاصد يدفع إلى الاحتراز من مصطلح «**النهوض** باللغة العربية»، أفتراها الخشية من التأويل الآثم: أنك لا تنهض بشيء إلا إذا كان بذاته متحدّرًا أو كان في كبوة عارضة؟ ربما لهذا التأويل الصامت انبعث في الرياض «مركز عبد الله بن عبد العزيز الدولي **لخدمة** اللغة العربية» (٢٦-٧-٢٠٠٨)، أفليس المخدوم

هو بذاته في منزلة أسمى من الخادم؟ بلى! ومن أجل ذلك قيل «خادم الحرمين الشريفين».

قد يقول المثقف المنتمي بعد أن يطول به التطواف بين أزقة التأمّل ومتاهات القلق فيلامس وَجَعَ الحيرة متسائلا أوُفقَ في إبلاغ ما نوَى أمْ خانَتهُ العبارة: اللغة بيتي وملاذ إقامتي. وقد يقول الشاعرُ وهو ينتزع من الكلمات صُوَرًا تأتيه ولا تأتي غيرَه: أنا اللغة واللغة أنا ولوْلا المجازات لأضحَت الألسنة صمّاءَ. والروائيّ قد يقول: ليس للغة قيمة غيرُ قيمة الإبلاغ والتواصل، فجوهرُ القصّ والحَكي تصويرُ تسلسل الأحداث وتعاقب المشاهد مع ما قد يُصاقبُ هذه وتلك من تمثلات مغمورة في أعماق الشعور، فيَرُدّ عليه الناقد: ألمْ ترَ بين خلانك روائيّا تُرجمَت إحدى رواياته إلى لغة أجنبيّة يُحسن هو قراءَتها كيف يُقدِم بنهَم على قراءة روايته مترجَمة فينتشي، ويزهو، وربما اهتزّ اهتزازًا كأنما هو لا يقرأ نفسَه وإنما يقرأ أدَبًا كتبَه فارسٌ من فرسان الإبداع؟ أوَلمْ ترَ روائيّا ترجمت روايته إلى لغة لا يَفقهُها ولا يتهجّاها كيف يَحمِل مِن ترجمَتها نسخا يُهْديك إياها في نخوَة تتصاعد ولا ترتخي.

أمّا عالم اللغة فبعد أن تمعن السنون في إنهاك خاطره وهو يتحسّس قرائن الفصل بين الدّوال والمدلولات، بين المباني والمعاني، بين الصّوَر والجواهر هامسًا فيئنّ: يا لها من حماقة عاشت عليها الثقافات منذ ورّطها فلاسفة الإغريق في تمييز اللغة من التفكير والتفكير من اللغة! فما اللغة إلا الفكرُ إذ يشتغل، وما الفكرُ إلا اللغة إذ تنتظم، وأقصى ما استطاع به علم اللغة الحديث أن يُجَانبَ هذا الإشكالَ هو أن شبّه الدّالّ والمدلول بوَجْهَيَ القطعة النقدية؛ معدنيّة كانت أو وَرَقيّة.

من له أدنى قدر من الحصافة يعرف أنه من المتعذر على أي مجتمع أن يؤسس منظومة معرفية دون أن يمتلك منظومة لغوية تكون شاملة، مشتركة، متجذرة، حمّالة للأبعاد المتنوعة فكرا وروحا وإبداعا. فاللغة هي الحامل

الضروري المحايث لكل إنجاز تنموي. والذي له ذاك القدر الأدنى من الرّويّة والرجحان عليه أن يعرف أن اللغة - بما هي موضوع للتعليم وللبحث وللإنتاج - ركن أساسي في كل مشروع اقتصادي. لقد آن الأوان - ويكاد يفوت - أن نكف عن اعتبار اللغة مجرد وعاء للفكر، وهو ما دأب عليه الميراث الفكري الإنساني قاطبة؛ ليست اللغة إناء نصب فيه التصورات الذهنية، والانفعالات الشعورية، والأحاسيس الغريزية، والاستلهامات الروحية. إن الفصل بين الظرف والمظروف، بين الوعاء وما فيه، بين الصورة والمضمون، هو الآن حماقة كبرى عاشت عليها الثقافات الإنسانية، ولكن فك شفرتها هو من الدقة والخفاء بحيث لم تنجل إلا بفضل تطور المعارف الإنسانية المتعاضدة، وما كان للعلم اللغوي أن يحسم الأمر في هذه القضايا لولا تآزره المتين مع ما يسمّى بعلوم الإدراك التي تتصدّرها علوم النفس وعلوم الأعصاب.

إن اللغة نسبيّة تحدّها المسافات وتعتورها الاستحالة فإمّا أن تصْمُدَ فتبقى وإمّا أن تتهافت فتزُولَ. أمّا الفكر فكوْنيّ بالضرورة، لذلك جازَ السؤال: هل اللغة فرْدَوْسٌ دنيويّ يُوهِمُ بالخلود أم سجنٌ خالد يحاصر الكائن فيحُول بينه وبين المطلق؟ من أجل كلّ هذا تلوذ الثقافات باللغة لتتخذها رمزًا للهويّة الحضارية عاليَ الدلالة، ولم يكن في سَعَة الضمير العربي المتيقظ. بعد أن انكفأ على وَعيه الكليم بفعل انهيارات القيَم اللغوية في غياب الإرادة السياسية الناجزة جماعيّا . إلا أن يتشبّث بالجامع المشترك الأكبر في مفهوم الأمّة وهو اللغة، ثم جعل مقوّمات الأرض والتاريخ والمعتقد ركائز تعزز العِمَاد المركزي.

إن اللغة أمر جليل، بل لولا خشية المظنات واتقاءُ انفلات التأويل لقلنا إن اللغة أجلّ من أن تترك بيد السياسيّين، والسبب في ذلك أن رجال السياسة يصنعون الزمن الجماعي على مرآة زمنهم الفردي، أما رجال الفكر فينحتون زمنهم الفردي على مقاس الزمن الجماعي، فإن نحن سلمنا بما أسلفناه من جلال الظاهرة اللغوية بصورة شاملة مطلقة فمن المفروض أن يكون شأنها عند

أمّة العرب أجلّ وأمكن. لكن الواقع التاريخي الراهن يشهد بعكس ما كان من المظنون أن تجريَ به الأحداث.

لن يفلح العرب في كسب رهان التاريخ لا بواسطة اللغة الأجنبية ولا بوسائط لهجاتهم العامية، ولو أرادوا أن يفعلوا ذلك بالأولى لظلوا تابعين طول الدهر ولعجزوا أن يصيروا يومًا متبوعين، ولو شاءوا أن يفعلوا ذلك بالتالية لتراكمَ عليهم التخلف عقودًا ريثما يجرّون لهجاتهم جرًّا ليصعدوا بها إلى مرتبة الأداء الذهني المصفى من عوالم الحسّ والمادة. فاللغة ليست وعاءً، ولا اللغات أوعية، فأما العلم فقد فرغ من إثبات هذه البديهيّات، وأما الذين لا يعلمون ويظنون أنهم يعلمون فالوهم يوحي إليهم أن اللغة ليست إلا أداة، وأن اللغات بدائل، وأنك بأيّ لغة توسّلت استطعت أن تصنع حضارة.

إنّ بيننا مَن لا ينفكّ يعمل على ضياع هويتنا اللغوية. وليس من اليسير إقناع الناس – صغيرهم وكبيرهم – بأن للتاريخ أطوارا وللقضايا اللغوية محطات. وهي اليوم غيرُ ما كانت عليه بالأمس. وقد لا يُخفي هؤلاء جميعا استغرابَهم الأقصى إذا كاشفناهم بحقيقة جديدة تخلقت في رحم الأحداث الكونية غير المسبوقة، وهي أن اللغات الأجنبية لم تعُد هي العدوّ الأول للغة العربية، وإنما الذي حل محله في هذا العداء الشرس النافذ، والذي في مستطاعه أن يُجْهز على العربية فيذهب بريحها، هو اللهجات العامية حين تكتسح المجال الحيوي للفصحى. إننا ما فتئنا نفسح الأبواب للعامّيّات كي تغزوَ الحقول التي تحيا بفضلها العربية. غزت العاميات منابرنا الإعلامية السمعية والبصرية وسكتنا. غزت العاميات حواراتنا الثقافية وسكتنا. غزت العاميات مجالسنا الفكرية، ثمّ تسللت إلى فصول التدريس ومدارج الجامعات، وها نحن نصمت متبرّمين أو منخذلين.

وكم يَحدث أن يتعاون في بعض أمصارنا العربية – بوعي أو بدون وعي – أصحاب القرار مع فئات محسوبين على النخبة كي يتقلص إشعاع اللغة العربية،

ثم يتفتت كيانها تدريجيا ؛ وإذا بهؤلاء وأولئك – دونما قصد أو توقع – حلفاءُ موضوعيون لإرادات دولية نافذة ما انفكت تضغط كي تلاقيَ العربية المصير الذي لقيَته اللاتينية، فتحل العاميات المنحدرة منها محلها. إنها دعوة خرجت من سياق المناورات السياسية المعهودة، ودخلت ضمن الإطار الإستراتيجي الأوسع. وعلى هذا النسق – ما لم ينتفض أصحاب القرار بوعي فجئي جديد – سنكون في المنظور المتوسط المدى أمّة بلا هوية لغوية ونكون بذلك قد خذلنا العربية الفصحى في صراعها الوجودي الذي ليس بعده إلا إحدى خاتمتين ؛ إما البقاءُ وإما الانقراض.

إن بقاء الوضع اللغوي على حاله واستفحال ظاهرة التفكك التدريجي الذي ينخرُ اللغة القومية سيُعقد مهمّة ردم الفجوة الثقافية، وسيَجعل الزمن المنظورَ لذاك اللحاق الذي ظللنا نسعى إليه منذ بداية النهضة الحضارية مقتضيًا لأضعافه، بل مرفوعًا إلى قوة جبرية مُحْبطة بحكم التراكم الحتمي سلبًا على سلب، ولا تُنعِمُ النظرَ في مسألة الزمن والسياق المذهل على عجلاته حتى تشفق إشفاق الرحماء أو إشفاق الناقمين بكلّ الذين تصوّر لهم أوهامُهم إحلال الحرف اللاتيني محلّ الحرف العربي، أو إحلال العاميّة محلّ الفصحى، وألحِقْ بهم – وهم كثر – من يظنون أن اللغة الأجنبية هي الحلّ السحريّ للمعضلة الحضارية. وغيرُ ذي معنى أن نسهب في وصف جريرة البتر الثقافي الذي سينجمُ حتما عمّا يطرح هؤلاء وأولئك من حلول تؤدّي إلى قبر كل الموروث ومحو ذاكرة التاريخ، وليس من شيء أفضلَ من ذلك شاهدًا على التهاوي الذاتي، وليس من شيء كالتهاوي الذاتي دليلا على الضياع الاجتماعي. سيّان أن يكون أصحاب تلك الرؤى على صفاء السرائر أو كانوا على طينة المكر والمخاتلة، فالناتج واحد وهو الاستئصال المنهجي المنظم لجذور الهوية من مكامن التاريخ، وإغماس الخنجر الحديدي بين أكتاف **الأمن اللغوي**.

إن من أكبر التحديات التي تواجهها اللغة العربية الفصحى ما قد نسمّيه بتلهيج الثقافة يبدأ من الخطاب المسوّى على الفن، وينتهي بخطابنا الذي نتحدث به عن هموم الثقافة ذاتها على المنابر وفوق منصّات النوادي والملتقيات، بل والمؤتمرات وأعظمْ بها من مفارقة: ما أن نغادر مراسم المكتوب والمقروء حتى تستهويَنا قوانين المجهود الأدنى، فكأن العربية أمّ لا تفصح عن نفسها بقدر ما يفصح عنها بَناتها. إنه الخطر الذاتي يأتي مُضافرا للخطر الموضوعي، وإنها الحالة من الانفصام: فالخطاب الثقافي محمول على نظام لغوي، بينما الخطاب الواصف للثقافة أو الناقد للإبداع محمول على نظام آخر مغاير له. نستقبل الثقافة الفصحى ثم نعمل على تلهيجها بوعي أو بدون وعي، حتى لنكاد نعزل العربية عن السياق التداولي الحي.

وهنا يركن أكبر التباس وأعظم سوء فهم: فاللهجات اللغوية جزء من كياننا الحيّ، بها نعيش، وعليها نتربّى، ومعها نسافر في رحلة الوجود: نأكل بها، ونلبس بها، ونفرح ونحزن بها، ونحب أو نكره ثم نعشق أو نبغض بها أيضا، والذي كان قدره أن يختص بعلم اللغة هو الأولى بأن يدرك ما في كل لهجة عربية من أسرار التركيب ومفاتن الإيحاء وألغاز الدلالة، وهو الأجدر بأن يقرّ بأن عبقريّة الإنسان لا تتجلى في شيء كما تتجلى في لغته التداوليّة المكتسبة بالأمومة، وهو الأعلم بأن في كل لهجة عربية صيغا لو طاف بسائر اللهجات العربية، وبكل مستويات اللغة الفصحى، ثم عرّج على ما يعرف من لغات كونية عالمية لما وجد لها بديلا مطابقا، ولما استطاع أن يترجمها ترجمة تفي بكل شحناتها التصريحيّة والتضمينيّة.

إن العربية تلقي بتاريخها تحدّيًا كبيرًا أمام العلم الإنساني، وهذا التحدي يبتهج به العلماء الذين أخلصوا للعلم مهجتهم، ولكنه يَغيظ سدنة التوظيف الأممي، ويستفز دُعاة الثقافة الكونية؛ ولا سيما منذ بدأت المعرفة اللغوية المتقدمة على المستوى العالمي تكتشف ما في التراث العربي من مخزون هائل

يتصل بآليات الوصف اللغوي، ويقف على الحقائق النحوية العجيبة، ويستلهم مكوّنات المنظومة الصورية الراقية التي انتهى إليها النحو العربي: من حيث هو إعراب، ومن حيث هو منطق قياسي، ومن حيث هو كذلك علم بأصول الظاهرة اللغوية الكلية.

تصاقب على موقف العرب من لغتهم منذ البدايات جَدْوَلان؛ جدولٌ أَوْكلَ أمرَ اللغة العربية إلى الإرادة الغيبيّة فأحاطها بهالة القداسة الروحانية سواءٌ في نشأتها أو في طبيعتها الذاتية أو في مآلاتها المنظورة، وجدولٌ دَفعَ بالفكر إلى فحصها ضمن ظواهر الوجود الإنساني فعالجها بروح علميّ نقديّ مُدْرجا إياها في مسلك التجليات التاريخية، وهذا ما أفضى بابن حزم (٣٨٤ هـ ـ ٤٥٦ هـ) ـ في مطلع كتابه «الإحكام في أصول الأحكام» ـ إلى استخلاص قانون تاريخي مَكين، دوّنه بحصافة نادرة وبجرأة نفذ بها إلى أغوار العقلانية المطلقة غيرَ عابئ بالتمثلات الشائعة حول قداسة علوية تكلأ بعض اللغات وتزهد في أخرى، فقال: «إن اللغة يَسقط أكثرُها ويبطل بسقوط دولة أهلها ودخول غيرهم عليهم، فإنما يقيّد لغة الأمّة وعلومَها وأخبارَها قوة دولتها ونشاط أهلها، وأما مَن تلفت دولتهم وغلب عليهم عدوّهم واشتغلوا بالخوف والحاجة والذل وخدمة أعدائهم فمضمون منهم موت الخواطر، وربما كان ذلك سببا لذهاب لغتهم. هذا موجود بالمشاهدة ومعلوم بالعقل ضرورة».

على هذا المنوال من الحذر في صَوْغ الكلام تأسّست في مصرَ ـ عام ١٩٩٢ ـ «**جمعية لسان العرب**» دون أي إشارة في الاسم إلى الأسباب ولا إلى الغايات. وعلى ذلك قسْ انبثاق مجلسيْن آخريْن بتماثل في التسمية يوشك أن يُربك المتابعَ الغض، ففي (٣٠-١٢-٢٠٠٥) صدر قرارٌ بموجَب القانون اللبناني يقضي بإنشاء «**المجلس العالمي للغة العربية**» بوصفه «جمعية أجنبيّة مركزها بئر حسن في لبنان»، وفي (١٤-٧-٢٠٠٨) تمّ تأسيس «**المجلس الدولي للغة العربية**». وغيرُ ذي فائدة أن تحاول مجادلة فعل التسمية ولا أن تتخذ الأعراف

عيارا بين يديك، فلقد دأب الاستعمال على إطلاق مصطلح **الدولي** على ما تكون الدول بحكوماتها منضوية تحت قبائه، وإطلاق مصطلح **العالمي** على المنظومات التي لا تتقيد ضرورة بالتمثيل الرسمي، وبذلك يكون مصطلح العالمي ذا صبغة ثقافية بينما يظل مصطلح الدولي ذا طابع سياديّ. على هذا الأساس من التوَسّل بالعبارات المحايدة في موضوع واقع اللغة ومصيرها أصدرت «منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة» بتاريخ (٢١-١٠-٢٠٠٥) بيانا تؤكد فيه «أن اللغة ليست أداة للاتصال واكتساب المعرفة فحسب، بل هي أيضا مظهر أساسي للهُويّة الثقافية ووسيلة لتعزيزها سواءٌ بالنسبة إلى الفرد أو إلى الجماعة». وفي سياق هذه التسميات الموضوعية ذات الحياد الدلالي يندرج «**ميثاق اللغة العربية**» الذي أعلنه صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكمُ دبي في (٢٢-٤-٢٠١٢) وحَفّهُ بمبادرات تندرج ضمن «رؤية الإمارات ٢٠٢١» التي تصبو إلى «جعل الدولة مركزا للامتياز في اللغة العربية».

إن موضوع اللغة العربية في مدى صلاحها، أو بقائها، أو امتلاكها لأسباب المناعة التي تقيها ذهابَ الرّسم وشبحَ الاندثار؛ لهو من أشد القضايا احتدادا وأقواها تأليبا واحتشادا، والسبب أن للغة العربية عند أهلها ما للغات الأخرى عند أهاليها وأكثرَ، لأن صَوْن اللغة في تاريخنا العربي لم يكن يَقلّ شأنا عن حماية الأرض تلك التي كان الأجداد يسمّونها «البيضة»، وعن حماية الذات الجماعية حتى أوْشكت اللغة أن تتماهى والهُويّة، فما كان يُتصوّر للعروبة ولا للقومية ولا حتى للإسلام مفهومٌ خارجَ حصون اللغة. وعندما يتلازم الحديث عن **التخطيط اللغوي** والحديث عن **الأمن اللغوي** يتزاوج بالضرورة على مستوى منهج التناول البحث في التحديات التي تواجهها اللغة العربية واستكشاف المخاطر التي تنال من وجودها وتتقصّدُ أسبابَ بقائها، وهذا التوالج المنهجي هو الذي يُمّكن أن يتحوّل إلى منصّة لاستطلاع الرؤى المنظورة، وعندئذ يتواءم

منهجُ استقراء الوقائع مع المنهج الاستشرافي حيث ينصبّ التسآل عمّا يمكن أن يكون انطلاقا من فحص ما هو كائن.

لقد ظهر مفهوم **الأمن اللغوي** عند مطلع السّتينيّات من القرن الماضي وكان تداوله – سواءٌ من حيث هو متصوّرٌ أو من حيث هو مصطلحٌ ـ في صيغته المنفيّة أكثر من تداوله في صيغته المثبَتة، فكان الحديث عن افتقاد الأمن اللغوي وقد صِيغ لذلك مصطلح «اللاأمن اللغوي»، أما السياق الذي تولد فيه فهو ظاهرة تعدد اللغات في المجتمع الواحد، وصادف أن شاع استعماله ـ أوّلَ ما شاعَ ـ في كندا. وكان طبيعيّا يومئذ أن يحتضن هذا الحقلَ من الأبحاث فرعٌ من فروع اللسانيات ينضوي تحت المجالات البينيّة الناشئة من امتزاج الاختصاصات، وهو مجال اللسانيات الاجتماعية المعبّر عنها أحيانا في اللغويات العربية بمصطلح «السّوسيو. لسانيات». كان المغزى يومئذ متمثلا في أن الفرد الواحد ضمن النسيج المجتمعي غير المتجانس لغويا يمكن أن ينتابه الإحساس بالدونية حين يستعمل تلقائيا لغة الأمومة التي تربّى عليها؛ إذ ربما يصنفه المحيط اللغوي الاجتماعي تصنيفا فئويّا أو طبقيّا فينتابه الشعور بالذعر خوفا من تلقائية ردود الفعل السلبية. ثم تطوّرت الإيحاءات المصاحبة للمصطلح وشاع تداوله في أبعاد دلالية مفارقة لنشأته حتى كاد يختصّ بجوهر الصراع اللغوي على مستوى المؤسسات متجاوزا بذلك مستوى الأفراد، وبوسعنا أن نرسم لهذا الوضع ما قد نصطلح عليه بمثلث الصراع اللغوي الجديد في بيئتنا العربية؛ بحيث تكون أضلاع المثلث هي: اللغة العربية الفصحى واللهجات العامية واللغات الأجنبيّة.

في بعض أقطار المغرب العربي ولا سيما في الجزائر والمغرب تلوّن مفهوم **الأمن اللغوي** بصبغة رباعية إذ انضاف عنصر جديد في حلبة الصراع ولدته التركيبة الإثنيّة الخاصة بحكم وجود شريحة من المجتمع ذات أصول غير عربية يمثلها العنصر البربري، واحتدّ التجاذب بناءً على العامل اللغوي المتمثل

خاصة في الأمازيغية، ويبدأ الصراع الجدلي من فعل التسمية ذاته: أنقول اللغة الأمازيغية أم نقول اللهجة الأمازيغية؟ وممن عالجوا موضوع **الأمن اللغوي** الباحث الجزائري صالح بلعيد في كتاب صريح العنوان هو «في الأمن اللغوي» وفيه أبان بجلاء عن نهجه في المعالجة وعن منطلقاته المبدئية في الخيارات إذ يقول: «كَثُرَ الحديث في الأمن اللغوي منذ استفحال ظاهرة العولمة، وما تعرفه الهُويات الوطنية والأصالة من تراجع، والشكوك التي تلحَق اللغات الوطنية؛ على أنها في طريق الانقراض والهيمنة الثقافية التي تتنامى بفعل لغات المستعمر القديم والحديث، واندفاع المواطنين لتعليم أبنائهم اللغات الأجنبية توهّما منهم أنها سبيل اللحاق بالرّكب، والعَمَى الحضاري الذي غشيَ بعض النخبة الذين لا يصدرون ولا يُفتون إلاّ من اللغات الأجنبية، وحيث الغزو الثقافي والفكري هو أن تُزاحم اللغات الأجنبية لغة البلد أو تحاربها بالاهتمام باللهجات، أو الدعوة إلى البحث عن لغة مفقودة باسم إحياء المحليات. وإن استفحال اللغات الأجنبية هي سيطرة ثقافية جديدة؛ بمعنى إجبار الأمّة العربيّة أن تفكّر كما تفكّر أمّة اللغة الأجنبيّة، وكلّ هذا قلبَ الأوضاع لغير اللغات الوطنية، ومنها اللغة العربية عبر بلدانها. ومن هنا يجب الإقرار بواقع مرّ وهو اللامبالاة السائدة والتي لا مثيل لها في تاريخ العرب والعربيّة، لا مبالاة خلقت أزمة علاقة الأمّة العربية بالعربية؛ حيث أصبحنا أمام أزمة سوء تقدير للغة العربية دون معرفة أسبابها، ودون إبداء مقاومة التغيير، وردّ الأمور إلى نصابها».

إن **الأمن اللغوي** مرتبط ارتباطا وثيقا بمقوّمات الهُوية الحضارية، فإن رُمْنا تفاديَ بعض الإيحاءات اللصيقة بمفهوم الهوية قلنا إن الأمن اللغوي مرتبط بمبدإ الانتماء، والانتماءُ متعددُ الأبعاد: في التاريخ، والأصول، والمعتقد، والموروث الثقافي، ولكن قلبَ الرحى فيه هو الانتماء اللغوي. لذلك كان الإحساس بالعزة اللغوية قرينا طبيعيا للاعتزاز بالهوية، ولهذا السبب كانت الجموع العربية في الأقطار التي ابتليَت بالاستعمار شديدة التشبث بلغتها العربية؛ لكأنما مثلت

اللغة العربية الفصحى في الوعي الجمعي يومئذ حبلَ النجاة الذي تمسّكوا به متغذين من رمزيّته القصوى. وقد أفادنا التاريخ أن الدول التي ناضلت طويلا كي تحقق توحّدها اللغوي كانت مدفوعة بنخوة وطنية عالية النبرة، وينطبق هذا على كل الأمثلة التي سُقناها سابقا حيث كانت العزة القومية حافزا ينفخ في شرايين العزة اللغوية: روسيا واليابان والصين وكوريا والفيتنام وحتى الولايات المتحدة. ومن ذاكرة التاريخ أنه (في ١٤-٨-١٩٤٥) كان الحلفاء يفاوضون اليابان مستعدّين لقبول كل شروط الحلفاء باستثناء شرط واحد أدرجه الحلفاء ضمن القائمة، وكان اليابانيّون في سبيل إلغائه مستعدّين أن يهبطوا الهاوية دون التوقيع على اتفاقية إنهاء الحرب بالاستسلام، كان ذلك الشرط هو التخلي عن اللغة اليابانية مستقبَلاً.

هكذا نتبيّن كيف يرتصف الوعي اللغوي على مراتبَ متناضدة بدءًا بالأفراد ـ وهم قاعدة الهرم الاجتماعي ـ وَوُصولا إلى القمة التي عليها أولو الأمر منهم، وبين قاعدة الهرَم وسَنَمه منعطفات من الاستصفاء تنجلي بها النخب السياسية والنخب الفكرية، وما لم يتآزر هؤلاء وأولئك لن يستقيم للأمّة مجدُها الحضاري المنشود. ولئن بدا مبدأ **التخطيط اللغوي** فرضا عينيّا على أولي الأمر لأنه حق من حقوق الرعيّة عليهم فإن **الأمن اللغوي** يبدأ بالشعور الفردي بحكم الإحساس بالانتماء، وهذا يعني أن نجاعة الفعل الذي يصنعه صاحب القرار مشروطة بتطهير نفوس الأفراد من غواية الاستلاب الثقافي.

إن **السياسة اللغوية** و**التخطيط اللغوي** مفهومان مقترنان اقترانا تامّا، ولئن كان الأوّل منهما قائما بذاته في التداول الموضوعي فإن الثانيَ لا يَرِدُ ذكرُه إلا في سياق تفسير الأوّل وتفصيل آليّاته. ومن الذين اهتمّوا بالموضوع الباحث المغربي عبد القادر الفاسي الفهري في كتاب أصدره بعنوان «السياسة اللغوية في البلاد العربية» وضمّنه فصلا بعنوان «في سبيل تخطيط واستنهاض لغوي ـ ثقافي جديد»، وفيه يقول: «إن الخطوة الأولى الأساسية في أي تخطيط

علمي للنهوض باللغة العربية تنطلق من التشخيص الموضوعي العلمي الدقيق والشامل لواقعها، في أنظمتها ووظائفها الداخلية، وتشخيص واقعها الخارجي عبر الناطقين بها ومُستعمليها، والبيئات والسياقات المختلفة التي تحيا فيها، وتقييم السياسات اللغوية المتبعة فعليا، حتى يتسنى قياس الفرق بين الوضع القائم والوضع المرتقب، ورسم خطط العمل والتدخل الكفيلة بوقف نزيف تحَوّل مُحبّيها عنها إلى غيرها، من أجل أن تصبح لغة حَرَكيّة حيوية جذابة، مربحة، وذات قطبية عالمية».

ما علينا الاعتبارُ به ممّا سبق هو أنّ الاقتران الحاصل بين **السياسة اللغوية** وتوفير **الأمن اللغوي** يتخذ تمظهرًا متعدد الأنساق إذ تتوالج فيه معادلات ثلاث: معادلة الفرد والجماعة، ومعادلة الوعي واللاوعي، ومعادلة المنظومات الحاضنة التي يتوزعها طرفان؛ طرف المؤسسات الرسمية وطرف التشكيلات النابعة من حراك المجتمع والتي قضت الأعراف بأن يُصْطلح عليها بالمجتمع المدني.

إن سياسة التعريب التي انتهجتها الأقطار العربية بعد أن أحرزت على استقلالها وتخلصت بكفاح مرير من حركة المدّ الاستعماري ولا سيما في المغرب العربي لهي صورة جليّة من صور النضال في سبيل الأمن اللغوي، وما إنشاءُ مجامع اللغة العربية في عدّة أصقاع من البلاد العربيّة إلا ضربٌ من الاحتماء إذ ارتسمت لنفسها في بدايات ظهورها وظيفة جوهرية أولى؛ ألا وهي سَدّ باب الذرائع أمام المتردّدين تجاهَ خيار التعريب والمتعللين بافتقاد المصطلحات العلمية الدقيقة في اللغة العربية على شتى الاختصاصات المعرفية ولا سيما منها مجالات التقنيات الحديثة والعلوم الطبية. ومن أجل ذلك تمّ استحداث «مكتب تنسيق التعريب» «بهدف خلق جهاز عربي متخصص يُعنى بتنسيق جهود الدول العربية في مجال تعريب المصطلحات الحديثة، والمساهمة الفعّالة في استعمال اللغة العربية في الحياة العامّة وفي جميع مراحل التعليم وفي كل الأنشطة العلمية

والإعلامية، ومتابعة حركة التعريب في جميع التخصصات العلمية والتقنية. وقد اقتنعت الدول العربية بدور هذا الجهاز وبأهمية إحداثه، فانعقدت ـ تنفيذا لتوصيات مؤتمر التعريب الأوّل الذي التأم بالرباط سنة ١٩٦١ ـ الدورة الأولى لمجلسه التنفيذي بالرباط في ١٩-٢-١٩٦٢، ثم ألحق بالأمانة العامّة لجامعة الدول العربية في مارس ١٩٦٩. وعند قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كوكالة متخصصة في نطاق جامعة الدول العربية في يوليو ١٩٧٠، ألحق بها هذا الجهاز في ماي ١٩٧٢ وكان يسمّى آنذاك «المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي» كما جاء في موقع الشبكة.

هكذا كان الفرعُ سابقا والأصلُ لاحقا؛ لأن الحيثيّات التي حفت بإنشاء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم غيرُ التي استوجبت إحداث مكتب تنسيق التعريب. ما يعنينا في سياقنا الراهن هو هذا الاندماج الحاصل بين موضوع الأمن اللغوي والعمل العربي المشترك، وكيف لا يعنينا بصفة استثنائية والأمرُ يدورُ على العنصر المشترك الأكبر وهو اللغة العربية التي هي بدورها العنصر اللاحم بين الانتماء القومي العربي والانتماء الإسلامي والروحي؟

إن مؤسسة العمل العربي المشترك الكبرى ـ (بيت العرب) كما لذ لبعض الزعماء أن يُسَمّيَها ـ لم يخطر لها منذ تأسّست (١٩٤٥) أن تجعل المسألة اللغوية ضمن أولويّاتها، وما هي إلا أن انتبهت بعد خمسة عقود ونصف العقد وقد دالت أحوالٌ وتعاقبت مُلمّات؛ فأوْلت اللغة العربية عناية تدرجها ضمن المصير العربي المشترك. لم يكن صدفة ولا اتفاقا أن القمة التي تناول فيها مجلس جامعة الدول العربية قضية اللغة العربية هي القمة التاسعة عشرة التي احتضنتها الرياض (٢٨-٢٩ مارس ٢٠٠٧). وكان مؤتمر القمّة ذاك قد التأم تحت شعار «التضامن العربي» وكان مداره الوضعَ السياسي العربي في خضم الضغوط الإقليمية والدولية، وبناءً على ذلك ضمّن الملوك والرؤساء العرب في بيانهم الختامي موقفا قويا يُلمّ بأشتات متناثرة. علينا أن نبدأ باستقراء

إحدى الحيثيّات التي تسبق التعبير عن المبادئ والمواقف طبقا لما تقضي به الأعراف في صياغة البيانات الختامية. جاء في البيان: «... واستلهاما للقيم الدينية والعربية التي تنبذ كل أشكال الغلوّ والتطرف والعنصرية، وحرصا منا على تعزيز الهُوية العربية وترسيخ مقوّماتها الحضارية والثقافية، ومواصلة رسالتها الإنسانية المنفتحة، في ظل ما تواجه الأمة من تحدّيات ومخاطرَ تهدد بإعادة رسم الأوضاع في المنطقة، وتمييع الهوية العربية، وتقويض الروابط التي تجمعنا...». ويواصل نص البيان الختامي سرد الحيثيات ذاكرا: «... وتأكيدا على الضرورة الملحة لاستعادة روح التضامن العربي، وحماية الأمن العربي الجماعي، والدفع بالعمل العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، والالتزام بالجدية والمصداقية في العمل العربي المشترك والوفاء بمتطلبات دعم جامعة الدول العربية ومؤسساتها...».

ثم يأتي القرار الذي تم التمهيد له بحيثيات التسويغ: «نعلن عزمنا على العمل الجاد لتحصين الهُويّة العربية ودعم مقوماتها ومرتكزاتها وترسيخ الانتماء إليها في قلوب الأطفال والناشئة والشباب وعقولهم باعتبار أن العروبة ليست مفهوما عرقيا عنصريا، بل هي هوية ثقافية موحدة؛ تلعب اللغة العربية دور المعبر عنها والحافظ لتراثها، وإطارٌ حضاري مشترك قائم على القيم الروحية والأخلاقية والإنسانية؛ يثريه التنوع والتعدد والانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى ومواكبة التطورات العلمية والتقنية المتسارعة دون الذوبان أو التفتت أو فقدان التمايز». ثم يُرسي الملوك والرؤساء العرب بخطابهم على المرفإ الحتمي فيربطون مشروعهم البياني بالمنظومة التعليمية عامّة فيجعلون من برامجه ومناهجه المَرقاة الطبيعية للانخراط بحزم في النهضة الإنسانية الحديثة. وها هم يَعضدون قرارهم الأوّل بقرار شقيق:

ولذلك نقرّر:

- إعطاءَ أولوية قصوى لتطوير التعليم ومناهجه في العالم العربي بما يعمّق الانتماء العربي المشترك ويستجيب لحاجات التطوير والتحديث والتنمية الشاملة ويرسّخ قيم الحوار والإبداع ويكرّس مبادئ حقوق الإنسان والمشاركة الإيجابية الفاعلة للمرأة.
- تطويرَ العمل العربي المشترك في المجالات التربوية والثقافية والعلمية عبرَ تفعيل المؤسسات القائمة، ومنحها الأهمية التي تستحق، والمواردَ المالية والبشرية التي تحتاجها خاصة فيما يتعلق بتطوير البحث العلمي والإنتاج المشترك للكتب والبرامج والمواد المخصصة للأطفال والناشئة، وتدشين حركة ترجمة واسعة من اللغة العربية وإليها، وتعزيز حضور اللغة العربية في جميع الميادين بما في ذلك في وسائل الاتصال والإعلام والإنترنت وفي مجالات العلوم والتقنية...».

أما الذي يستوقفنا فإنما هو سياق الهوية والأمن اللغوي بين التخوم والمدارات، فها هم أولو الأمر يقررون من أعلى صروح قمتهم «تعزيزَ حضور اللغة العربية في جميع الميادين بما في ذلك في وسائل الاتصال والإعلام» كما جاء في نص البيان. فبيِّن عتبات النص وخواتمه تستوي مسؤوليتهم، وبإتقان النص سبكا وإحكاما تبرَأ ذمّتهم ويُتمّون أداء الأمانة التي على كواهلهم. هل علمَ صُنّاع القرار أن في قولهم «تعزيز حضور اللغة العربية في جميع الميادين» اعترافا صريحا بغيابها حيث كان يجب أن تحضر؟ وهل علموا أن الفراغ الذي يُحْدثه غيابُها لا يظل فراغا لأن الطبيعة لا تطيق الفراغ، فهو طُعم شهيّ تنبثق منه جاذبية فينجذب إليه ما يسدّ شغورَه، وهذا قانون تمليه حاجة الإنسان إلى الإفصاح.

أسلفنا أنه لم يكن من باب الصّدف أن مؤتمر قمة الملوك والرؤساء العرب قد عكف على القضيّة اللغويّة لأوّل مرّة في تاريخه منذ ١٩٤٥ حين انعقد في الرياض، ولئن حالت أحوال ودالت أحداث بين زمن إنشاء جامعة الدول العربية وزمن انعقاد مؤتمرها عامَ ٢٠٠٧ فإن للمكان الحاضن حقوقه المشروعة وآثارَه البيّنة. وعلى الذاكرة العربية أن تستدعيَ من القرائن ما يعينها على تمثل النقلة النوعية في العمل العربي المشترك. فمعلوم أن أنظمة المملكة العربية السعودية قد أكدت وجوب استعمال اللغة العربية والعناية بها ابتداءً من النظام الأساسي للحكم الصادر بتاريخ ٢٧-٨-١٤١٢ للهجرة. وورد في المادة التاسعة من نظام العمل في المملكة أن اللغة العربية هي الواجبة الاستعمال في البيانات والسجلات والملفات وعقود العمل، وكذلك التعليمات التي يصدرها صاحب العمل للعمال، وإذا استعمل صاحب العمل لغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية فإن النص العربي هو المقيد دون غيره. هذا وقد ألزمت المادة الخامسة عشرة من نظام الإعلانات التجارية التقيّدَ بقواعد اللغة العربية الفصحى. وصدر عن مجلس الوزراء قرار بتاريخ ٢١-٢-١٣٩٨ هجريا نصّ على إلزام الشركات والمؤسسات الأجنبية العاملة بالمملكة العربية السعودية باستعمال اللغة العربية في مراسلاتها مع الجهات الحكومية.

ومما يتعيّن ذكره في هذا السياق الذي نجلو فيه صُوَرًا من الاقتران القائم بين القرار السياسي ومعالجة الواقع اللغوي قرارُ المجلس التنفيذي لليونسكو في الدورة التسعين بعد المائة والتي عقدت خلال الفترة (٣-١٨ أكتوبر ٢٠١٢) بناءً على اقتراح من المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية باعتماد يوم ١٨ ديسمبر/كانون الأول يومًا عالميّا للغة العربية، وهو اليوم الذي قرّرت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل ٤١ عامًا (في ١٨ ديسمبر/كانون الأوّل ١٩٧٣) إدخال اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية ولغات العمل المقررة في الجمعية العامة ولجانها الرئيسة. إلى جانب كل ذلك يُذكر أنه في ١٠-١٢-

٢٠٠٧ تمّ الإعلان عن إنشاء برنامج «صاحب السموّ الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز لدعم اللغة العربية في اليونسكو والمتضمّن توفير الترجمة الفورية من وإلى اللغة العربية لأهمّ الندوات والجلسات الحوارية وتدريب المتخصّصين في فنون الترجمة الفورية وتزويد بوّابة اليونسكو للبحوث بالمضمون الكافي باللغة العربية».

لقد أسلفنا أن موضوع اللغة العربية في مجال العمل العربي المشترك انطلق من قمّة الرياض (٢٠٠٧) واستؤنف في قمة دمشق (٢٠٠٨) التي صادقت على «مشروع النهوض باللغة العربية للتوجّه نحو مجتمع المعرفة» ثمّ في قمّة الدوحة (٢٠٠٩) وفيها تمّت المصادقة على آليات تنفيذ المشروع وتكليف منظمة العمل الثقافي المشترك (الألكسو) بإنجازه. والحقيقة أن الباحث في موضوع **التخطيط والأمن اللغويّيْن** لا مفرّ له من العودة بعض أدراج الزمن ليقف على بذور الهاجس الإستراتيجي في العمل العربي المشترك. فما أن حطت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى اتقدَ الوعي العربي فانبعث على منوال مؤسّسة العمل الدولي المشترك (هيئة الأمم المتحدة) مؤسّسة تؤمّن العمل العربي المشترك ونشأت (جامعة الدول العربية) وتمّ الإعلان عن ميثاقها في (٢٢ مارس ١٩٤٥) وفي السنة نفسها تم التوقيع على الاتفاق الثقافي العربي، ثم تتالت الجهود والمساعي حتى أنشئت مؤسّسة العمل الثقافي المشترك بين العرب عام ١٩٧٠ بعد أن وقع وزراء المعارف والتربية عام ١٩٦٤ ميثاق الوحدة الثقافية الذي حدد في مادته الأولى هدف التربية والتعليم بأنه «تنشئة جيل عربي مستنير، مؤمن بالله، مخلص للوطن، يثق بنفسه وبأمّته، ويدرك رسالته القومية والإنسانية، ويتمسك بمبادئ الحق والخير والجمال، ويستهدف المُثُلَ العليا الإنسانية في السلوك الفردي والجماعي».

ولكن الذي جسّم انخراط الوعي العربي في منطق العصر خير تجسيم إنما هو الانتباه المبكّر إلى ضرورة التخطيط للعمل الثقافي وتحتم إرضاخه للمنطق

الإستراتيجي حتى يكتسب بُعدَه الفاعل، وحتى يكتسب العمل العربي المشترك ذاته مشروعيّة وجوده بأن يجنيَ العرب من الثمار الحضاريّة ما يعجزون يقينًا عن جنيه منفردين حتى ولو سخّروا من الأعتاد أضعاف ما يستوجبه بيتهم الثقافيّ المشترك. كذا كان ميلاد الخطة الشاملة للثقافة العربية التي أقرّها مؤتمر وزراء الثقافة العرب (٢٦– ٢٨ نوفمبر ١٩٨٥) وكذا جاءت سليلة منطق داخلي يربطها بإستراتيجية تطوير التربية العربية، ويربطها بالإستراتيجية العربية لمحو الأمّية وتعليم الكبار، ويهيّئها لمصاهرة إستراتيجيّة أخرى في مجال العلوم والتقنيّات، وكان كل ذلك – كما نصت هي بنفسها على نفسها – «استكمالا للأدوات التّصوّرية، وتوحيدا للأهداف، وتنسيقا للإمكانات، وتحديدا للوسائل، في إطار سياسة التخطيط المنهجي التي كان التصور الشامل للخطة بعيدة المدى للمنظمة منطلقا لها».

فلئن تخلق العمل الثقافي المشترك ضمن جامعة الدول العربية على حد ما جاء العمل العربي المشترك بأكمله صورة لمنوال العمل الدولي المشترك فإنه يظل مفارقا لنظائره كتجربة متفردة بخصائصها التاريخية والحضارية. وستكفينا نظرة حتى نتبيّن أن مؤسسات العمل الثقافي المشترك في التجربة الدولية لا تشكو من شيء شكواها من فقدان هذا الذي هو قوام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والذي هو نسغها الدائم وهو رُوَاءُها الذي لا ينضب: ألا وهو العنصر اللغوي الواحد، وإليه ترتدّ كل المرجعيات الفكرية: ما تجانس منها وما تنوّع. فإذا ساغ لنا هذا التصوّر المبدئي تيسّر لنا أن نستسيغ ما سنزعمه من أن الثقافة المتعددة الأطراف إذا طمحت إلى اكتساب دستورها المعرفي القائم بذاته فلن يتحقق لها ذلك إلا انطلاقا من الأنموذج العربي.

لقد طافت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في خطتها الشاملة للثقافة العربية بكل أركان البيت الفكري المشترك وأنجزت أشواط طوافها: في الشأن التربوي وفي الهم الثقافي وفي الهاجس العلمي. وكذلك في معضلات العصر

وأمهات قضاياه، ولم تغفل عن تحديات الثورة التقنية المتجددة، ولكن الأهم من ذلك كله أنها لم تستطع إغفال أمر اللغة، فإذا بها تتناول القضية عند كل سياق تتسلل فيه اللغة طوعا أو كرها، وهكذا وجدت المنظمة نفسَها محمولة حملا على معالجة ما كانت تظن أنه يخرج على اختصاصها. وهنا نقف نستجلي بُعد المسافة بين المتن والحاشية في العمل العربي المشترك، بل نستجلي أيضا الأعراض المكشوفة التي تشي بحالة الانفصام في هذه المسألة المصيرية.

لا شك أننا - نحن العربَ - قد اقتحمنا المرحلة الراهنة من تاريخنا المعاصر ومعنا جملة من المسلمات هي موثوقات نصادر عليها بالحس الغامض أو بالإدراك الواعي، وفي أعلى سلم هذه المسلمات التي ظننا أن الإنسانية قد عقدت حولها إجماعا اعتبارُ المعرفة قيمة مطلقة، فلا أحد منا يجادل في أن المعرفة ليست لها جنسيّة، وأنها تبعا لذلك لا تتطلب جواز أسفار بين المجموعات البشرية ولا تنادي بتأشيرة عبور بين الكيانات الحضارية. واستطرد بنا الظن. ثم انجررنا إلى التسليم بأن المعرفة ليس لها هويّة. ويستيقظ اليوم مَن بوسعه أن يستيقظ ليرى أن المعرفة هي فعلا مفهوم مطلق لا تقيّده الانتماءات ولا توجّهه الولاءات. ولكن المعرفة بحاملها، وحامل المعرفة كائن متنزّل في الزمان ومرتهن بالمكان، فهو لذلك ذو هويّة. وهو أيضا فاعل في الشيء الذي يتكفل بحمله وبنقله وبإبلاغ رسالاته. ولكن للمعرفة وحاملِ المعرفة كليهما لغة، واللغة ليست وسيطا محايدا، واللغة ليست عنصرا محايدا، ولو أنها حاولت اللواذ بالموضوعية المطلقة لما استطاعت.

صحيح أن المعرفة لا هوية لها بالأصل، وأنها إذا اصطبغت بظلال الهويات فلأمرٍ طارئ عليها يأتيها من الإنسان: حين يحملها، وحين يؤدّيها، وحين يراجعها بالوضع والابتكار. ولكن الثقافة ذات هوية بالضرورة: هي في مضمونها مجمع قيم مخصوصة تطمح إلى أن تكون قيما مطلقة، والهوية الثقافية هي الخاص الذي من إيثاره يريد أن يكون عاما، وهي النسبي الذي يبحث عن فك

قيود النسبيّة حتى يشمل الآخرين بما هو على يقين أنه الصالح لهم أيضا، لأن صلاحه من ذاته وليس من حامله. لنقلْ إن المعرفة مطلقة والثقافة هويّتها. فإن نحن أخذنا بأسباب العلم وتواضعنا على أن الثقافة لا توصد أبوابها أمام العقل العلمي: المتسائل دوما، والمنقب بلا أناة، والمُعْرض عن نزعات الذات ومغريات الوجدان، تسنى لنا أن نعيد ترتيب المسلّمات التي ظلت ملابسة لنا عسى أن نقيم بدل الآراء الظنيّة فيها آراءً يقينيّة. ولئن خلصت المعرفة من قيود الهوية فإن حَمَلة المعرفة الذين بهم يتجسم كيانها، ومن خلالهم تتجلى صورتها، وعن طريق قولهم وسلوكهم يتحدد فعلها المؤثر وترتسم مسالك إنجازها المتجدد، ليسوا دوما على البراءة التي نظنهم عليها، وليسوا البتة في حلّ من حسابات الكسب والخسران على مستوى إنصاف التاريخ. والذي سيكون مسبارا بيد الوعي الجماعي في صراع المعرفة هو على وجه التحديد مفهومنا المتجدد للثقافة: فهي التي ستتكفل بأداء الوظيفة التاريخية الكبرى دون أن تتخلى عن وظائفها الأخرى من فن وإبداع وتألق بالخيال قد يصل حدّ الترف الفكري أو البذخ الجمالي.

إن علاقة الثقافة بالمعرفة - كعلاقتهما معًا باللغة - هي مطابقة لعلاقة الفكر بالتاريخ ولعلاقة العقل بالواقع: ثلاثتها ثنائيّات تدفعنا كي نتبصّر عميقا العملَ الإستراتيجي، وتجعلنا ندرك الأبعاد الفاعلة للتخطيط الثقافي الذي من دعائمه **التخطيط اللغوي**، ولا سيما عندما يأتي ضمن العمل العربي المشترك في بيته الذي من المظنون فيه أن يكون مجمع القيم الحضارية ومركز ثقل الأوزان الفكرية.

إن الخطة الشاملة للثقافة العربية تحمل بين مظانها مصادرة على الإنسان ومراهنة على المستقبل، وليس من تصوّر إستراتيجي إلا وهو يسعى إلى إلغاء المسافة بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، أي بين القائم بالفعل والذي هو محمول بالقوة في جنبات التاريخ، وليس من شك في أن الثقافة تستدعي علما

بها، وأن المعرفة تقتضي الدراية بمنظومتها وإحكاما للغتها: كيف تتأسس وكيف تنمو وكيف يعبّر عنها؟ وإذا انعطفت هذه على تلك كان علم الثقافة وكان علم المعرفة وكان العلم باللغة. فإذا بإستراتيجيّة الثقافة هي في جزئها الأكبر إستراتيجيّة للمعرفة وللغة التي بها المعرفة.

لقد مضت الآن على بعث مؤسسة العمل الثقافي العربي عقود ومضى على إقرار الخطة الشاملة للثقافة العربية زمن، فهل لنا أن نقيس قيسا ملموسا مسافة ما بين النص والواقع كي نرى كيف يمكن لنا أن نعيد قراءة العمل الثقافي العربي المشترك من زاوية محددة هي مدى اقتران **الأمن اللغوي** تخصيصا بالأمن الثقافي تعميما؟ تنطلق الخطة من التذكير بالخطوات السابقة ولا سيما ببيان عمان الثقافي الذي تم في المؤتمر الأول للوزراء المسؤولين عن الثقافة (٢٠ – ٢٣ ديسمبر ١٩٧٦) ومما جاء فيه «وجوب العمل على تعميم استعمال اللغة العربية في التعليم ووسائل الإعلام والثقافة باعتبار أن اللغة القومية هي أهم دعامة للوحدة، والوعاء الصحيح للثقافة الأصيلة للأمّة»، وعلى هذا الأساس نص المبدأ الخامس من مبادئ الخطة على «قوميّة الثقافة، ونعني بذلك أن الثقافة العربية واحدة موحدة، وأن التكافل القومي يزيد في قوتها وعطائها، وأن لغتها هي العربية، وأن التنوع هو أحد أبعاد الغنى والخصب فيها».

ولا تنفك الخطة تلحّ على هذا الجانب بالشرح الفياض والتحليل المحكم «إن الثقافة العربية تظل واحدة من أعرق ثقافات الدنيا في الزمن، وأوسعها امتدادًا في المكان، وأكثرها غنى في العطاء القومي والإنساني على السواء، وإذا غذت وما تزال تغذي بقيمها وإبداعها الأجيال بعد الأجيال منذ أقدم قرون التاريخ فقد كانت واحدة من ثقافات قليلة أخذت الصفة العالمية قبل هذا العصر الحديث، سواء في جمعها ثمرات الحضارات التي سبقتها وتمثلها أو في انتشارها وتجاوب قيمها ومفاهيمها لدى أكثر الشعوب المتحضرة في عهدها (...) وإذا تأهل العرب قبل الإسلام لهذا الدور العالمي في ثقافتهم فقد حققوه

على المستوى الأرفع بعد الإسلام بإقامة الثقافة العربية الإسلامية التي وسعت الدنيا الثقافية كلها معًا، وفي وقت واحد، ومن خلال لغة واحدة هي اللغة العربية (...) وأخيرا فإن الأمة العربية كما صنعت ثقافتها على مر العصور فإن هذه الثقافة قد صنعتها بدورها أيضًا، وكونت هويتها في نوع من الفعل المتبادل، وحافظت عليها في أقسى الأزمات التي مرت بها. كانت الثقافة دائمًا في قلب الأحداث موئلا ووطنًا وسكنًا ونداء تاريخيًّا محركا لأعماق الوجدان العربي. وتكاد الثقافة العربية تنفرد بين الثقافات الإنسانية المعاصرة باستمرارها الموصول عبر القرون عن طريق أداتها التعبيرية: اللغة العربية. فلا تكاد تملك لغة من اللغات ما تملكه العربية من تراث فكري مكتوب، لا في الكم ولا في النوع، ولا في النسق اللغوي المتماسك الذي لم يعتوره تغيير في تراكيبه ومفرداته وجمالياته. وقد حملت الثقافة العربية ـ وأداتها اللغة العربية ـ رسالة الوحدة بين العرب وغير العرب عضويًا ووظيفيًا وأصبحتا أقوى عناصر المواجهة للتجزئة والتخلف الاجتماعي والتسلط الأجنبي».

ولم يفت الذين سهروا على إعداد الخطة وعلى إحكام صياغتها أن يثيروا المسألة اللغوية حين تناولوا الثقافة من حيث هي «مستودع الهُوية والأصالة» فقالوا إن هذه الثقافة العربية ذات وسيلة تعبير نَدَرَ أن تماثلها وسيلة منذ تكاملت أدواتها وأسسها قبل الإسلام، تبرهن على قدرة فائقة في التطور والنمو واستيعاب المبدعات الإنسانية والمستحدثات في مجالات العلم والتقنيات والفنون والأدب. وقد تمكن وما يزال يتمكن أبناء اللغة العربية والناطقون بها من توليد المشتقات، وإيجاد المفردات، والتعابير العربية السليمة التي تحيط بكل حاجاتهم التعبيرية. وهنا ـ تحديدًا ـ ينجلي مبدأ **ارتباط الأمن اللغوي بالأمن الثقافي**، وارتبط كليهما **بالأمن السياسي** العام.

لقد أحسن المخططون لإستراتيجية الثقافة العربية – في مجال العمل العربي المشترك – صنعا عندما عكفوا على أهمية اللغة العربية وقرروا «أن امتلاك

السيادة الثقافية داخليا وخارجيا يتوقف في الأساس على سيادة اللغة العربية في وطنها وبين أبنائها أوّلا»، وقد جاءوا إلى ذلك بعد تحليل مُسهَب لمنطلقات العناية باللغة القومية، وبيان مدى أهميتها في تشكيل الإنسان العربي، ثم في رسم معالم مشروعه الثقافي والحضاري في نفس الوقت، وقد صاغوا خطابا ثقافيا هو من أنضج ما يحتفي به العلم وتحتفل به المعرفة الحديثة فرسموا فيه خطوطا واضحة المعالم جاءت في ثوب مبادئ عامة، فاللغة القومية ليست مجرد وسيلة تعبير وتفاهم بين إنسان وآخر. إنها بحكم منطقها الداخلي، وتاريخيّتها، وبناها، وتراكيبها، رابطة اجتماعية فكرية من الدرجة الأولى. يتبين ذلك من زوايا ثلاث من النظر يتكامل بعضها مع بعض: فاللغة أداة تلقي المعرفة، وأداة التفكير ورمزه وتجسيده، إنها الفكر نفسه في حالة العمل. فليس ثمة فكر مجرد بغير رموز لغوية، ولا تفكير إلا بالألفاظ. وبقدر ما تكون اللغة دقيقة حية منظمة يكون الفكر دقيقا حيا منظمًا. واللغة من جهة أخرى تمثل ذاكرة الأمة، تختزن فيها تراثها، ومفاهيمها، وقيمها، فهي أداة التواصل بين الماضي والحاضر، وتمثل الذاكرة الحضارية وقوامَ الشخصية ومناط الأصالة. واللغة من جهة ثالثة أداة أساسية في حركة المجتمع ونموه وذات وظيفة اجتماعية وثيقة الصلة بهذه الأمة وبتطورها المستقبلي.

وبين اللغة والمجتمع علاقة متبادلة صميمة. فلا لغة تتحرك بدون مجتمع يتحرك، ولا مجتمع يتحرك بدون لغة حركية تماثله وتواكبه. واللغة العربية لهذه الأسباب جميعًا تتصل بعدة ميادين ثقافية هي من أكثر الميادين خطرًا وشأنًا: ففيها الخصوصية القومية، والوحدة السياسية، والتراث، والاستمرارية الثقافية، وحيوية الفكر العلمي، والإبداع الأدبي. ولما كانت العربية هي بالإضافة إلى ذلك كله، وقبل ذلك كله، لسان القرآن المبين، فهي أيضًا متصلة بالمعتقد الديني، ولها فيه دورها المكين في الوقت الذي تدين له فيه بالبقاء والثبات الطويل. اللغة العربية هي أبرز مظاهر الثقافة العربية، وأكثرها تعبيرًا وأثرًا

بوصفها وعاء الوجدان القومي. فلا ثقافة قومية بدون لغة قومية. والمناطق الثقافية كبراها وصغراها إنما يربطها بعضها إلى بعض الوحدة اللغوية في الدرجة الأولى. وكثيرًا ما تندمج خلائط عرقية متباينة في إطار ثقافة قومية واحدة نتيجة للعامل اللغوي والاجتماعي الموحد. وهكذا فإن تحليل المشكل اللغوي هو في الواقع تحليل للنسيج الاجتماعي الثقافي الأوليّ والأساسيّ الذي تقوم عليه الوحدة الثقافية القومية. وهذا التحليل ليس في واقعه لغويًا بقدر ما هو تحليل للمجتمع، وقدراته، ومدى حيويته.

لقد اتفق العرب جميعا على أن «التفريط في اللسان القومي تفريط في الهوية وكسرٌ لهيكل تماسك المجتمع ووحدته» واتفقوا أيضا منذئذ على أن وسائل الإعلام مع الإنتاج الفني كثيرا ما تدعم اللهجة العامية على حساب اللغة العربية الفصيحة، كما لاحظوا منذ ذاك التاريخ أن «القوى الأجنبية تشجع العامية دراسة ودعمًا وتؤكد صعوبة العربية السليمة. وثمة دعوات تدعو لترك اللغة الفصيحة وكتابتها وللتعليم بالعامية وهي دعوات مشبوهة لا يراد بها وجه العلم ولا خير العروبة». ثم إنهم لاحظوا كيف «أوجدت وسائل الإعلام والكتب والمؤتمرات المشتركة ووسائل الاتصال المختلفة والأغاني والأفلام، وما تزال توجد في الواقع، لهجة عامة مشتركة يتزايد قربها من اللغة المكتوبة لدى الطبقة المثقفة، وهذا الأمر يفتح الباب للتوحيد اللغوي التدريجي بين أبناء الأمة الواحدة. على أن الموقف يصبح حاسما ومرفوضًا نهائيا إن حاولت أي لهجة من اللهجات الانتقال من مستوى اللهجة المحكية إلى مستوى التقعيد والتنظير، لتصبح لغة إقليمية مكتوبة، ولسانًا منفصلاً تصطنع له القواعد النحوية والمعجمية اصطناعًا».

ليست تلك الشواهد التي أوردناها إلا نماذج مما تضمنته **الخطة الشاملة للثقافة العربية** التي أقرتها كل الأنظمة العربية، ووقعت على نصّها، ولم يبلغ مسامعَنا يوما أن دولة واحدة تراجعت عن توقيعها أو استدركت على

إقرارها إياها، ولكننا لا نعلم أيضا أن دولة عربية طلبت من شقيقاتها وقفة تأمّليّة جماعية يتم خلالها إنجاز مراجعة عامة لتبيان مدى قدّر المنجز حيال قدّر المنسيّ، وقد لا يكون من المجازفة ولا من العبث أن نتساءل إن خطر ببال المسؤولين على أقدارنا والموكول إليهم أمرُ مصير لغتنا أن يتصفحوا من جديد نص الخطة الشاملة، أو أن يستفتوا أهلَ الذكر من مستشاريهم في ما آلت إليه توصياتها. فهلا انبَرَت الهممُ كي يُعاد صَوْغ الخطة الشاملة على أساس أن **الأمن الثقافي** حاضن **للأمن اللغوي**، وأن **الأمن السياسي** حَاضنا لكليْهما، وأن **الأمن الحضاري** هو النسَق الأكبر لاحتضان كل الجداول التي تصُبّ في نهر التاريخ الكبير.

نتظر اليوم إلى حال اللغة العربية في واقعنا الحي المعيش فنجد أنفسنا على مسافات حيال ما صاغته الخطة الشاملة وما ارتأته وما أوصت به. تركنا حبل اللغة على غارب الاستعمال في عجز مفضوح من لدن المؤسسات الرسمية، فغاب عنا ما تعرفه المجتمعات الأخرى مما يسمى **بالتخطيط اللغوي**، وهو مرتبط بما يسمّى أيضا **بالتشريع اللغوي** على معنى سن القوانين المتصلة باستعمال اللغة، ولكن شيئا من كل ذلك لا يمكن تصوّره إلا في نطاق ما هو معروف في كثير من المجتمعات **بالسياسة اللغوية**. والسياسة اللغوية عند أهل الدراية المختصين ليست مجرد سياسة للتعريب كما يتوهم الكثيرون. لنا أن نصدحَ بأنه ليس كثيرا على هذه الأمة ولا على لغتها أن يجتمع من أجلها كل الملوك والرؤساء في قمة خاصة يكون موضوعها خطة **الأمن اللغوي**. إن **الأمن اللغوي** جزء لا يتجزأ من **الأمن القومي**، لا يقل أهمية عن **الأمن الغذائيّ والأمن المائيّ**.

مع أواسط القرن العشرين، عندما كانت كثير من أقطارنا العربية تجني ثمرات نضالها المرير لتتحرّر من نير الاستعمار، انطلقت آمال شعوبنا تحلق عاليا بأجنحة الحلم التوّاق. كانت حركة التمدن تبشر بمستقبل واعد بالخروج

من التخلف الحضاري، وكانت سفينة الإبحار تحمل راية الخروج من الأمّيّة، وكانت كل الآمال معقودة على **السّلم اللغوي** نرتقي درجاته درجة درجة. ولم يكن أحد يضع في الميزان حتمية الاقتران بين النهوض بالشعوب العربية ثقافيا والنهوض بها لغويا، فقد كان مفروغا منه أن البدائية الحضارية قرينة السذاجة اللغوية. وانطلق الجهد هنا وهناك في عملية مزدوجة: تنقية اللسان وتنقية الأذهان. وصعد الخط البياني في رسم هذه الحركة لما يقارب العقدين أو الثلاثة، ثم بدأ الرسم البياني في حركة الهبوط وإذا بنا الآن أمام مشهد يسوده قانون التناسب العكسي بعد سيادة قانون التناسب الطرديّ؛ اليوم أصبح انتشار مظاهر التمدّن الجديد مع مختلف أطياف الجيل الجديد قائما على المعادلة التالية: كلما زاد التمتع بوسائل الرفاه التي توفرها التكنولوجية المعاصرة كبُرَ حجم **التلوث اللغوي** المحيط بنا في التداول والمحاورة، وفي الإبلاغ والتواصل، وفي البث والتوجيه.

وإذ نحن بصدد استعراض ثمرات العمل العربي المشترك في مجال **صناعة الواقع اللغوي والتأثير فيه** انطلاقا من سياق **السياسة اللغوية** فلا مناص من التعريج على المنظومة الأخرى التي يلتقي فيها العرب كافة ضمن نسيج الانتماء الأوسع، نعني منظومة العمل الإسلامي المشترك الذي تمثله «المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة». وقد تجسّم ذلك في الندوة التي عقدتها في الرباط (١-٣ نوفمبر ٢٠٠٢) والتي اختارت لها من العناوين ما يلفت انتباه الجميع للمنعرج التاريخي: «**اللغة العربية إلى أين؟**».

لقد تعددت محاور الاهتمام في تلك الندوة وكان من بينها **التحدّيات التي تواجه اللغة العربية**: «يأتي الاهتمام باللغة العربية، تدريسًا وتطويرًا وتعليمًا للناطقين بغيرها، في أولويّات عمل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، وضمن اهتمامات البنك الإسلامي للتنمية، باعتبارها لغة القرآن الكريم والسّنّة المطهّرة، ثمّ بوصفها لغة التراث الثقافي والأدبي والفكري والعلمي

المشترك للدول الأعضاء، وإحدى أقوى الوشائج والروابط بين مجتمعاتها، وأحد عناصر هويتها الثقافية والحضارية. ولمّا كانت هذه اللغة تواجه عددًا من التحدّيات تحدّ من انتشارها ومواكبتها للحياة المعاصرة، فقد كان على أبناء اللغة المستفيدين من تراثها الإنساني والديني أن ينهضوا لنجدتها، ويتفاعلوا مع مشكلاتها، ويستشرفوا مستقبلها بآمال ومخططات واعدة وكفيلة بمواجهة كل الصعوبات والمعيقات لمسيرتها الثقافية والعلمية».

وانتهت الندوة إلى توصيات رسمت فيها خطة عمليّة للنهوض باللغة العربية وتعزيز مكانتها فكان ما صنعته خطوة جريئة على مسلك التخطيط اللغوي الذي يوفر الأمن النفسي والروحي للمسلم مهما تكن أصوله الإثنيّة.

كل شيء قابلٌ إذن لاستثمار المكتسَبات الحاصلة ثمّ صهرها في مرجل الفكر المتجدد كي يراجع مقتضياتها في ضوء مستوجَبَات اللحظة التاريخية الراهنة.

مراجع توجيهيّة

- بلعيد، صالح:

في الأمن اللغوي.

دار هومه، الجزائر، ٢٠١٠.

- بن نعمان، أحمد:

مستقبل اللغة العربية.

دار الأمّة، الجزائر، ٢٠٠٨.

- التويجري، عبد العزيز:

حاضر اللغة العربية.

منشورات الإسيسكو، الرباط، ٢٠١٣.

- التويجري، عبد العزيز:

اللغة العربية والعولمة.

منشورات الإسيسكو، الرباط، ٢٠٠٨.

- التويجري، عبد العزيز:

مستقبل اللغة العربية.

منشورات الإسيسكو، الرباط، ٢٠٠٤.

- الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية:

١٥ سنة من النضال في خدمة اللغة العربية.

الجزائر، ٢٠٠٥.

- درويش، أحمد:

إنقاذ اللغة إنقاذ الهوية ـ تطوير اللغة العربية.

نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٥.

- الفهري، عبد القادر الفاسي:

السياسة اللغوية في البلاد العربية ـ بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديموقراطية، وناجعة.

دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠١٣.

- مؤسسة الفكر العربي:

لننهض بلغتنا ـ مشروع لاستشراف مستقبل اللغة العربية.

بيروت، ٢٠١٢.

- مجلة تبيّن للدراسات الفكرية والثقافية:

اللغة والهوية.

العدد١، المجلد الأوّل، الدوحة، صيف ٢٠١٢.

- المجلس الدولي للغة العربية:

وثيقة بيروت: اللغة العربية في خطر ـ الجميع شركاء في حمايتها.

بيروت، ٢٠١٢.

- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:

اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية.

بيروت، ٢٠١٣.

- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:

اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح.

بيروت، ٢٠١٣.

• مطلوب، أحمد:

التشريع اللغوي.

المجمع العلمي، بغداد، ٢٠١١.

• المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة:

اللغة العربية إلى أين؟

ندوة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، الرباط، ١-٣ نوفمبر ٢٠٠٢.

منشورات المنظمة، ٢٠٠٥.

• المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:

خطة تنفيذية للارتقاء بواقع اللغة العربية في وسائل الإعلام والإعلان العربي.

تونس، ٢٠١١.

• المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:

الخطة الشاملة للثقافة العربية.

تونس، الطبعة الثانية، ١٩٩٠.

• المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:

الخطة العامة لتعريب التعليم.

تونس، ٢٠١١.

• المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:

دليل مرجعي في إنشاء قاعدة الألكسو لبيانات اللغة العربية.

تونس، ٢٠١٤.

• الودغيري، عبد العلي:

لغة الأمّة ولغة الأمّ - عن واقع اللغة العربية في بيئتنا الاجتماعية والثقافية.

دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٤.

• الودغيري، عبد العلي:

اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعيّة.

الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣.


الفهرس